العليمي والمصري يبحثان مع السفير الصيني التعاون الأمني بين البلدين

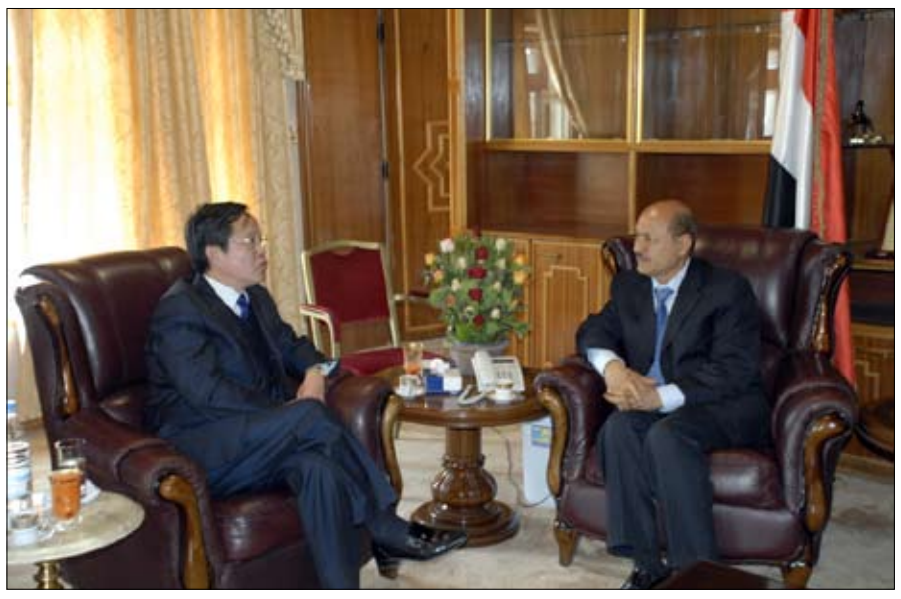

صنعاء / سبأ:

استقبل نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي أمس السفير الصيني بصنعاء ليو دنغلين .

وجرى في اللقاء مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالجوانب التنموية والاقتصادية والأمنية والعلاقات الثنائية المتميزة والتاريخية بين البلدين الصديقين .

وأشاد الدكتور العليمي بالعلاقات التاريخية والقديمة بين البلدين الصديقين مؤكدا الحاجة إلى تعزيز التعاون بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والأمنية ، والاستفادة من التجربة الصينية في مجال الحكم المحلي .

من جانبه أوضح السفير الصيني استعداد بلاده للتعاون الكامل في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية ، ودعمها وتعزيزها والتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية في الاستفادة من التجربة الصينية في الحكم المحلي.

حضر اللقاء وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع التنمية المحلية جمال الخولاني.

ومن جانب آخر بحث وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري أمس مع السفير الصيني بصنعاء ليو دنغلين أوجه العلاقات والتعاون الأمني بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها.

التقى القيادات العسكرية والأمنية في المنطقة الجنوبية

وزير الدفاع يشيد بدور العسكريين والأمنيين في استتباب الأمن والاستقرار في خليجي (20)

عدن / سبأ:

التقى اللواء الركن محمد ناصر احمد وزير الدفاع أمس القيادات العسكرية والأمنية في المنطقة العسكرية الجنوبية.

وفي اللقاء ألقى وزير الدفاع كلمة نقل في مستهلها تحيات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى الضباط والصف والجنود وتقديره لجهودهم الكبيرة خلال فترة الإعداد والتحضير والتنفيذ لفعاليات بطولة (خليجي 20) التي استضافتها اليمن خلال الفترة من 22 نوفمبر حتى الـ5 من ديسمبر الجاري.

وأعرب الوزير عن شكره لكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث التاريخي المهم خصوصاً من العسكريين والأمنيين الذين كان لهم دور كبير ومتميز في استتباب الأمن والاستقرار والهدوء والطمأنينة ..مشيراً إلى أن حماة الوطن في المنطقة العسكرية الجنوبية إلى جانب إخوانهم رجال الأمن في محافظات عدن ولحج وأبين وكل الشرفاء من أبناء شعبنا اضطلعوا بالدور المطلوب في تنفيذ المهام المسندة إليهم فكانوا عند حسن ظن القيادة السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وظن شعبهم اليمني الذي يكن لهم كل الحب والتقدير.

وأكد وزير الدفاع ضرورة الحفاظ على كل الانجازات المحققة وبالذات في الجانب الأمني وبذل المزيد من الجهود لتحقيق انجازات أمنية أخرى.

وقال «انه بفضل عناية واهتمام القيادة السياسية والعسكرية تم توفير كل الإمكانيات وليس أمام الجميع إلا أن يكونوا عند مستوى مسؤولياتهم وأن تكون لديهم الإرادة القوية والمعنويات العالية لتحقيق النجاحات ومواجهة التحديات».

وكان قائد المنطقة العسكرية الجنوبية اللواء الركن مهدي مقولة رحب بوزير الدفاع ومرافقيه .

ورفع باسم جميع منتسبي المنطقة العسكرية الجنوبية أطيب التهاني إلى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة النجاح الكبير الذي حققته اليمن في استضافة بطولة خليجي 20 الذي لم يقتصر على الجانبين الرياضي والأمني ولكنه نجاح شامل بكل المقاييس والاعتبارات.

وأكد قائد المنطقة الجنوبية أن مقاتلي المنطقة وزملاءهم من منتسبي المؤسسة الأمنية في المحافظات سيظلون كما عهدهم الوطن والشعب على أهبة الاستعداد للدفاع عن وطن الـ 22 من مايو المجيد وكل الانجازات والمكاسب الوطنية المحققة وفي مقدمتها الوحدة اليمنية المباركة.

محمد ناصر احمد

كما استعرض وكيل وزارة الداخلية اللواء فضل عبدالمجيد ونائب رئيس جهاز الأمن السياسي اللواء علي منصور رشيد سير تنفيذ المهام الأمنية وما بذله رجال القوات المسلحة والأمن من جهود مع كل أبناء الشعب لاستتباب الأوضاع الأمنية ومنع أي محاولة لتعكير صفو الأمن والاستقرار.

وأهابا بالجميع التمسك باليقظة والارتكاز في العمل على القانون والنظام اللذين يسودان على الجميع وهو الأمر الذي أكده ويؤكده دوماً الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

من جانبه أشار مدير دائرة العمليات اللواء الركن ناصر عبدربه الطاهري إلى أبرز العوامل التي مكنت من نجاح الخطة الأمنية للعمليات المشتركة في محافظات (عدن، لحج، أبين).

حضر اللقاء اللواء ناصر منصور هادي وكيل الأمن السياسي لمحافظات (عدن ولحج وأبين).

اختتام الحلقة النقاشية الخاصة بإعداد منهجية المشاريع الإستراتيجية

صنعاء / عادل خدشي:

اختتمت يوم أمس الخميس أعمال حلقة النقاش الخاصة بإعداد منهجية المشاريع الإستراتيجية في إطار العدالة الجنائية وقد أثمرت نتائج أعمال هذه الحلقة المهمة التوصل إلى منهجية وصفها المشاركون بالمتطورة والبناءة في مجال وصف وإعداد المشاريع في إطار منطقي يلبي متطلبات العمل في مجال تعزيز العدالة الجنائية مؤسسيا وتشريعيا.

ومن المتوقع أن تعقد اجتماعات عديدة لاحقة في إطار الهيكل التنفيذي الذي تم إقراره للانطلاق في صياغة وإعداد المشاريع المنبثقة عن توصيات مؤتمر الحوار الوطني الثاني المنعقد في يونيو الماضي 2010.

وتطرق المشاركون إلى أولويات الحكومة وإستراتيجياتها النافذة من أجل تطوير حقوق الإنسان في اليمن.

وشارك في الحلقة النقاشية عشرون مشاركاً ومشاركة من النيابة العامة ووزارة الإعلام وجامعة صنعاء والمعهد العام لضباط الشرطة واللجنة الوطنية للمرأة ووزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني ومجموعة من المحامين.

إجريمة الاغتصاب) في الملتقى القانوني الرابع لمنتدى الشقائق العربي

صنعاء / سبأ:

ناقش الملتقى القانوني الرابع الذي نظمه منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان أمس بصنعاء جريمة الاغتصاب على المستوى الوطني باعتبارها إحدى حالات العنف التي تتعرض لها النساء و الأطفال في المجتمع .

وفي الافتتاح الذي حضره عدد من أعضاء مجلس النواب وممثلو المنظمات الدولية والمحلية أوضحت القائم بأعمال رئيس اللجنة الوطنية للمرأة حورية مشهور أن مواجهة العنف ضد النساء من أهم مكونات الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة التي أعدتها اللجنة بالتعاون مع مختلف الجهات العاملة في قضايا المرأة .

وقالت: إن اللجنة تسعى إلى مراجعة مختلف التشريعات التي تخص المرأة في ما لا يقل عن 83 مادة سيتم تقديمها إلى مجلس النواب لمناقشة تعديلها، ودعت المشاركين في الملتقى تقديم مقترحاتهم إلى اللجنة التي ستعمل على إدراجها ضمن المصفوفة التي تعمل على إعدادها .

من جانبها أوضحت رئيسة منتدى الشقائق العربي أمل الباشا أن هناك تناقضاً بين التشريعات الوطنية والدولية فيما يخص تعريف جريمة الاغتصاب ما يستدعي الوقوف أمامها ومراجعتها، مشيرة إلى أن المنتدى رصد خلال العامين المنصرمين 14 نوعاً من العنف تتعرض له النساء والأطفال في اليمن حلت جريمة الاغتصاب في مقدمة أنواع العنف.

وقالت الباشا: إن برنامج الحماية القانونية للنساء والأطفال ضحايا العنف الذي ينفذ بالتعاون مع حكومة مملكة هولندا ويستمر أربع سنوات يهدف إلى تقديم العون القانوني والنفسي لضحايا العنف والإساءة الجنسية من النساء والأطفال، وأن الملتقى القانوني الرابع جاء بعد مرور عامين من بدء المشروع، بهدف خلق جبهة واسعة من المنظمات وناشطي حقوق الإنسان والمحامين والإعلاميين وأعضاء البرلمان لمناهضة العنف ضد النساء والأطفال والاصطفاف لمواجهة جريمة الاغتصاب بكل أدوات الحماية القانونية والاجتماعية الممكنة.

وجرى في الملتقى تقديم عرض بياني حول مستوى جريمة الاغتصاب ومناطق تركزها وتقديم نبذة عن هوية الضحايا والجناة ومستواهم الاقتصادي والتعليمي، بالإضافة إلى تقديم إحصائيات أظهرت أن محافظتي إب والحديدة كانتا الأعلى في نسبة تعرض النساء والأطفال للعنف ، تلتهما محافظتا تعز وحجة .

وأظهرت الإحصائيات التي قدمتها وحدة الرصد والاستماع في منتدى الشقائق العربي أن إجمالي حالات الاغتصاب التي رصدها المنتدى خلال الفترة مارس 2009م حتى نوفمبر 2010م بلغت 133 حالة في جميع محافظات الجمهورية، فيما الحالات التي يتابعها الفريق القانوني للمنتدى 42 حالة في ست محافظات تنوعت بين الاغتصاب، والضرب، العنف الأسري والقتل والاعتداء على الأموال و سلب الممتلكات والتحرش وغيره.

وقد أكد المشاركون في الملتقى ضرورة عمل دراسة مسحية توضح مدى تعرض النساء والأطفال للعنف خاصة العنف الجسدي، وأهمية نشر الوعي بسبل الحماية من الاعتداء والاغتصاب، وضرورة التبليغ عن الحالات التي تعرضت لهذه الجريمة وحماية ضحاياها والتعريف بأشكال وسبل التعامل مع الضحايا وحمايتهم.

غداً..جامعة الحديدة تحتضن المؤتمر العلمي الرابع للتعليم العالي

الحديدة / متابعات :

تحتضن جامعة الحديدة أعمال المؤتمر العلمي الرابع للتعليم العالي والبحث العلمي الذي يستمر يومين تحت شعار «تحديات التعليم العالي في الوطن العربي..حلول ابتكارية».

وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح باصرة في بلاغ صحفي إن محاور المؤتمر الذي سيشارك فيه 214 أكاديمياً وباحثاً، تتضمن تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة في التعلم العالي التي تتضمن: الإدارة الالكترونية، التعليم الالكتروني، التعليم المخلوط، المكتبات الالكترونية، آليات اللحاق بالتطورات المتسارعة في تقنيات المعلومات والاتصال، إضافة إلى طرق التعليم الحديثة والابتكار في الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وأشار إلى أن 54 باحثا على المستوى الوطني والدولي سيقدمون للمؤتمر أبحاثا وأوراق عمل في مجالات تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، والابتكار في الجودة والاعتماد الأكاديمي الأمر الذي سيسهم في إعادة هيكلة وتنويع التعليم العالي، الاستثمار الربحي في التعليم العالي وحوكمته، تأسيس ثقافة ابتكارية في التعليم العالي، إطلاق طاقات الموظفين العاملين.

وأوضح الدكتور باصرة أن المؤتمر يسعى إلى بلورة آليات للارتقاء بمستويات مؤسسات التعليم العالي إلى المستويات العالمية، ناهيك عن إسهامات مؤسسات المجتمع في التعامل مع تحديات التعليم العالي، وإقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع المدني.. مؤكداً أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر أنهت كافة التحضيرات للمؤتمر وأقرت بصورة نهائية جدول الأعمال والفعاليات العلمية المصاحبة ووثائق المؤتمر من أوراق العمل وملخصات الأبحاث التي ستوزع على المشاركين، كما أقرت أسماء المشاركين من الجامعات اليمنية والعربية والإسلامية والأجنبية ومسميات الأبحاث والمتحدثين الرئيسيين، بالإضافة إلى الوزارات المعنية التي ستشارك في المؤتمر المتمثلة في التعليم العام والفني والشؤون الاجتماعية والعمل والخدمة المدنية والتأمينات، والمكتب التنفيذي والسلطة المحلية والشخصيات الاجتماعية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في محافظة الحديدة.

وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي إن المؤتمر سيشهد عرض تجارب محلية وإقليمية وعالمية عن كيفية مواجهة تحديات التعليم العالي، فضلا عن استعراض دور المشاركة المجتمعية في مواجهة تحديات التعليم العالي بهدف تبادل الرؤى والأفكار حول جوهر التحديات التي يواجهها التعليم العالي في الوطن العربي، والاستفادة من التجارب المبتكرة لتطوير التعليم العالي والتوصل إلى حلول ابتكارية لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي في اليمن.. معتبراً هذا المؤتمر فرصة لصانعي القرار وقيادات وزارة التعليم العالي ورؤساء مؤسسات التعليم وأعضاء هيئة التدريس فيها لمعرفة أهم الأحداث التي يواجهها التعليم العالي من خلال التوصيات التي سيخرج بها المؤتمر.

شركة كويتية تنفّذ مشروع كنوز إب السياحي بكلفة (100) مليون دولار

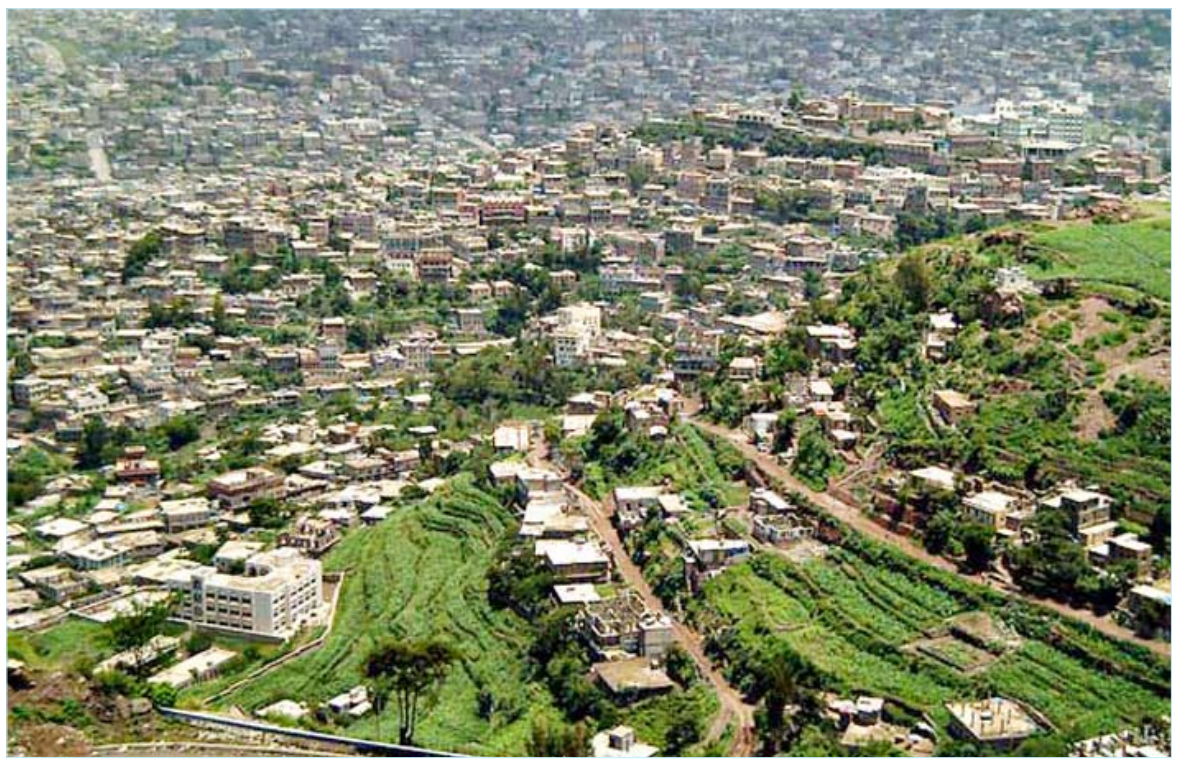

إب / متابعات :

أكدت مصادر حكومية مطلعة أن مجلس الوزراء قد كلف محافظ إب والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني والهيئة العامة للاستثمار بتسليم موقع مشروع كنوز إب السياحي المحدد في جبل «المحمول» بمدينة إب للشركة المستثمرة «مجموعة الكندري العالمية للتجارة العامة والمقاولات» الكويتية للبدء في تنفيذ المشروع الذي أعدت دراسته وتصاميمه «المستشارون العرب».

وأوضحت المصادر الحكومية وفقا لنيوزيمن أن مجلس الوزراء قد وافق على قيام هيئة الأراضي والمجلس المحلي بمحافظ إب بالتحري والتأكد من ملكية أرض المشروع للدولة، وتطبيق كافة شروط الهيئة العامة للاستثمار في ما يخص الفترة الزمنية الواجب قيام المستثمر بتنفيذ المشروع فيها ، تحت طائلة سحب الأرض إذا لم يتم ذلك.

وكان المجلس الأعلى للسياحة قد وافق في اجتماعه الدوري الثاني في 23 أغسطس الماضي، على تسليم الأرض الخاصة بمشروع كنوز إب السياحي للمستثمر بناءً على مذكرة مقدمة من وزير السياحة للمجلس في 1 أغسطس الماضي.

كما أن مجلس الوزراء قد أقر في 21 سبتمبر الماضي في ضوء موافقة محافظة إب على إقامة مشروع كنوز إب في مساحة 30 ٪ من موقع جبل المحمول بمدينة إب. ويشمل المشروع الذي تقدر كلفته بـ 100 مليون دولار من مستثمرين وبنوك «ممولين كويتيين»، سلسلة من المشاريع الاستثمارية السياحية في مساحة المشروع البالغة حوالي 394 ألفا و773 مترا مربعا.

ومن المقرر أن يتم تنفيذ المشروع خلال فترة 3 - 5 سنوات تقسم على مرحلتين اعتباراً من تاريخ استلام الأرض واعتماد المخططات والتصاميم الهندسية للمشروع من قبل الجهة المختصة، حيث تم إنجاز الدراسات الفنية والتصاميم المعمارية الأولية للمشروع.

في اختتام الورشة الوطنية حول الملكية الفكرية

المشاركون يطالبون بوضع خطة للتوعية بالحفاظ على التراث الثقافي

صنعاء/ سبأ:

طالب المشاركون في ورشة العمل الوطنية حول «الملكية الفكرية وأهمية المعرفة التقليدية والفلكلور» المعنيين وجهات الاختصاص بوضع خطة لنشر الوعي بأهمية التراث الثقافي وضرورة الحفاظ عليه، عبر مختلف الوسائل الثقافية والإعلامية وفي المناهج الدراسية والتعليمية.

وأكد المشاركون في اختتام الورشة أمس بصنعاء التي نظمتها وزارة الثقافة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الوايبو» خلال يومين ضرورة جمع وتدوين التراث الشفهي بطريقة علمية ودعوة الجامعات ومراكز البحوث إلى المشاركة في هذه العملية، وإنشاء مركز وطني للتراث الثقافي الشفهي وجمعه ميدانياً، وتصنيفه وتكوين قاعدة بيانات علمية خاصة به.

وأوصى المشاركون بضرورة تدريب كوادر متخصصة لجمع وتوثيق، وتوفير وسائل التوثيق والحماية وإعداد خطة للتعريف بالتراث والاستفادة منه واستلهامها في الأعمال الإبداعية والفنية، ووضع سياسات ثقافية تهدف تحفيز الشباب للاهتمام بتراثهم والحفاظ عليه وشددوا على ضرورة استكمال كافة الإجراءات الدستورية الكفيلة بخروج قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة إلى الوجود، ووضع التشريعات اللازمة لحماية التراث الثقافي الشفهي والمادي وإعادة النظر في التشريعات القائمة والخاصة بالمدن التاريخية والآثار بحيث تشمل حماية المواقع والمباني التاريخية والتراثية ومنع المساس بها أو تغيير معالمها.

وأكد المشاركون أهمية تحديد مجالات وطرق الاستفادة من مواد الفولكلور وفق قوانين حماية الملكية الفكرية لأشكال التعبير الفولكلوري محلياً ودولياً، وتوفير الحماية القانونية للصناعات الفولكلورية المحلية من المنتجات الخارجية المقلدة وتشجيع الحرفيين وحماية منتجاتهم والعمل على نقل خبراتهم إلى الأجيال الشابة.

وطالبوا بوضع أطلس للفلكلور اليمني يحدد أشكال التعبير الفولكلوري وبيئاتها المتنوعة وعلاقاتها الجغرافية، ويحدد انتشار التراث الثقافي في دول الجوار وتداخل أشكال التعبير في المناطق الحدودية أو نتيجة الهجرات وغيرها.

ولفت المشاركون إلى ضرورة العمل على تشجيع قيام الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني للعمل في مجال التراث الثقافي والفولكلور، وإنشاء مؤسسة لتسويق المنتجات الفولكلورية بمختلف أنواعها والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة في مجال حفظ التراث الثقافي وصونه.

وأوصى المشاركون بأهمية المساهمة في المناقشات الدائرة في منظمة «الوايبو» للتوصل إلى صياغة إطار دولي لحماية أشكال التعبير الفولكلوري والموارد الوراثية والمعارف التقليدية، والانضمام إلى مشروع الاتفاقية العربية لحماية المأثورات الشعبية، والتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال حماية الحرف التقليدية وحفظ التراث الشفهي وتوثيقه، وتشجيع الاستثمار في المجال الثقافي.

ودعوا القطاع الخاص للاهتمام بالصناعات الثقافية، والعمل على نشر ثقافة الحقوق الإبداعية والملكية الفكرية ومكافحة أعمال التزوير والقرصنة بكل أشكالها باعتبارها منافية للأخلاق اليمنية.

وكانت الورشة ناقشت في جلستين سبع أوراق عمل منها ثلاث في الجلسة الأولى تضمنت ورقتين لخبير المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الوايبو»الدكتور حسن البدراوي ركز في الأولى على «الحماية الدولية لحق المؤلف والحقوق المجاورة بداية من معاهدة برن مروراً باتفاقية (تربس) وصولاً إلى اتفاقيتي الويبو(حق المؤلف، حقوق الأداء والتسجيلات الصوتية والإذاعية).

وتناول خبير «الوايبو» في الثانية «إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ودور السلطة القضائية» فيما أوضحت ورقة مدير عام المصنفات والملكية الفكرية بوزارة الثقافة عبدالملك القطاع «السياسة التشريعية لحق المؤلف والتشريع النافذ للجمهورية اليمنية وابرز ملامح مشروع قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة».

وعرضت في الجلسة الثانية أربع أوراق منها ورقتان لخبير منظمة «الويبو»حسن البدراوي الأولى بعنوان «الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفلكلور»، والثانية حول «حماية وتوثيق الموروث الثقافي الوطني»، وتناولت الثالثة لوكيل وزارة الثقافة لقطاع المصنفات والملكية الفكرية هشام علي بن علي « حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي (الفلكلور) في الجمهورية اليمنية».

وعرضت الورقة الأخيرة لمدير عام المصنفات بالوزارة موضوع «الحماية والإنفاذ لحق المؤلف في القانون اليمني».